AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UMOJA WA AFRIKA

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
UNIÓN AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: +251 115 517 700 Fax: +251 115 517 844
Website: www.au.int

الدورة العادية الخامسة للجنة الفنية المتخصصة

للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة

29 يوليو 2 أغسطس 2024

أديس أبابا، إثيوبيا

الموضوع "أجندة 2063 الاجتماعية: تعزيز النظم الإيكولوجية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

مشروع المذكرة المفاهيمية

أولا. الخلفية

إن أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي مخطط والتزام من جانب رؤساء الدول بتحويل القارة. وتشمل التطلعات السبعة لأجندة 2063 تدابير لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والتنمية المستدامة. وأكد إعلان واغادوغو لعام 2004 حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة في أفريقيا من جديد التزام الدول الأعضاء بمنح جهود إيجاد فرص العمل مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مع معالجة مسائل القيادة السياسية، وتمكين الشباب والمرأة، والحماية الاجتماعية، والإنتاجية، وهجرة اليد العاملة، والتكامل الإقليمي.

تفسر أجندة الاتحاد الأفريقي الاجتماعية (2063) سياق التنمية الاجتماعية لأجندة 2063 وتوصي باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان للقضاء على الفقر وعدم المساواة كخطوة حيوية نحو توفير الفرص للجميع، بمن فيهم أفراد المجتمع الأضعف، وترتكز على مبادئ التضامن والاعتماد على الذات والعمل الجاد والازدهار الجماعي سعيا لبناء التماسك الاجتماعي بين الناس في مختلف الطبقات الاقتصادية. وتوصي أجندة 2063 الاجتماعية بمعالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا والتي تؤدي إلى الحكم الرشيد، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والسلام والأمن والاستقرار، وتسلط الضوء على الأهمية الحاسمة للتماسك الاجتماعي باعتباره خطوة هامة لمعالجة الفقر والضعف وعدم المساواة. إن هذه المبادئ متأصلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

إن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو مصطلح شامل يغطي مجموعة واسعة من الوحدات المؤسسية التي تشارك على وجه التحديد في الأنشطة التي توازن بين المكاسب الاقتصادية والمكاسب الاجتماعية والأهداف البيئية ويعزز في الوقت نفسه التضامن والديمقراطية والتبادلية، لأنه يشجع المكاسب الجماعية على الفوائد الفردية. لقد نشأ مفهوم ونظرية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من تجربة عدد من المنظمات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة المتنوعة للغاية والتي تشكلت من أنواع مختلفة من الروابط – الأسرة، الحي، المجتمع، التعاون، المساعدة المتبادلة. وتشمل الأمور الأساسية في هذه العقلانية الاقتصادية الوجود النشط للتضامن في تنظيم وتشغيل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتراكم. يجمع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين التنمية الاقتصادية والابتكارات الاجتماعية ويضع الناس في قلب أنشطته بدلا من الربح. ولهذا السبب أطلق عليه اسم الاقتصاد التضامني.

التعريف المقبول عالميا للاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو أن "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشمل الشركات والمنظمات والكيانات الأخرى التي تشارك في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخدمة المصلحة الجماعية و/ أو العامة، وهو يستند إلى مبادئ التعاون الطوعي والمساعدة المتبادلة، والحكم الديمقراطي و/أو التشاركي، والاستقلال الذاتي، وأسبقية الناس والغرض الاجتماعي على رأس المال في توزيع واستخدام الفوائض و/أو الأرباح وكذلك الأصول. تتطلع كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى البقاء والاستدامة على المدى الطويل، والانتقال من الاقتصاد غير

الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي والعمل في جميع قطاعات الاقتصاد. وهي تضع موضع التنفيذ مجموعة من القيم المتأصلة في أدائها والمتسقة مع العناية بالناس والكوكب، والمساواة والإنصاف، والترابط، والحكم الذاتي، والشفافية والمساءلة، وتوفير العمل اللائق وسبل العيش. ووفقا للظروف الوطنية، تشمل هذه المؤسسات التعاونيات والرابطات والجمعيات التعاونية والمؤسسات الاجتماعية، ومجموعات المساعدة الذاتية والكيانات الأخرى التي تعمل وفقا لقيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.[1]

على مر السنين، كان هناك توسع كبير في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من حيث حجم الأنشطة الاقتصادية، وعدد الأشخاص المشاركين وأنواع منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ساهمت المنظمات الاجتماعية والتضامنية في توفير الخدمات الاجتماعية، والحد من الفقر، وخلق فرص العمل، والتنمية المجتمعية، والتخفيف من التدهور البيئي، وتعزيز الوصول إلى التمويل بأسعار معقولة، والصحة والتعليم، والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين، وكذلك تمكين النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، والفئات المهمشة الأخرى وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة. وبالتالي، فهي مفيدة في جهود إنعاش الاقتصاد الأفريقي. وبذلك فإنها تكمل التدخلات الحكومية وتشجع النهج المبتكرة والتماسك الاجتماعي والمرونة المجتمعية، كما تم الاعتراف بها باعتبارها مساهما هاما في أهداف التنمية الشاملة والمستدامة الـ17 [2]. وهي توفر أصولا يمكن توسيع نطاقها، بما في ذلك دوائر الإنتاج والتبادل والاستهلاك المحلية، فضلا عن إعادة الاستثمار المحلي.

ونظرا إلى أنها تعمل عبر مختلف الإدارات والكيانات الحكومية، فإنها تخلق فرصا لضمان اتساق السياسات التي قد تؤثر على التغيير الاجتماعي والبيئي والاقتصادي.

ثانيا. الأساس المنطقي

وضع الاتحاد الأفريقي استراتيجية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخطة التنفيذ الخاصة بها (2032–2033). وتقدم الاستراتيجية إطارا شاملا للسياسات لدعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في سعيها لإضفاء الشرعية على مساهمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أفريقيا ودعمها وتوسيع نطاقها. وتتماشى استراتيجية الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع تطلعات أجندة 2063[3] ، فضلا عن العديد من صكوك الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك إعلان وخطة عمل واغادوغو 10+ بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة،[4] والبروتوكول المعتمد حديثا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المواطنين في

[1] تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المعتمد في...منظمة العمل الدولية ‹ lang--en ‹ WCMS_849066 ‹ SSE ‹ https://www.ilo.org

[2] المرجع نفسه

[3] تطلعاتنا لأفريقيا نحن agenda2063 ‹ WantAfrican Unionhttps://au.int ‹ التطلعات

[4] إعلان وخطة عمل واغادوغو + 10 بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة

الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي،[5] وبروتوكول الاتحاد الأفريقي بشأن حرية تنقل الأشخاص، وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا، بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا، وسوق النقل الجوي الموحدة، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتشجع هذه الأطر السياساتية والقانونية على تعزيز الحماية الاجتماعية والتنمية الشاملة وحقوق الإنسان والعمل اللائق وإزالة الحواجز التي تعترض الهجرة والتنقل والتجارة وتعزيز حقوق المواطنين في التنقل والإقامة والاستقرار في دولة عضو أخرى. ويمكن أن تكون الاستراتيجية مفيدة في تعزيز الحماية الاجتماعية والعمل اللائق ومساعدة السكان المهاجرين على تنظيم وإعالة أنفسهم قبل تجربة الهجرة وأثناءها وبعدها.

سيتطلب تنفيذ استراتيجية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تدخلات متعددة القطاعات ومتعددة الشركاء، بما في ذلك زيادة دورها على المستوى السياسي، وبناء قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، وتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة المعنيين في مجال التعليم الخاص والسلطات العامة، وتعزيز المعرفة من خلال البحوث، وضمان الاتساق بين السياسات القطاعية.

يمكن للدورة الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة أن تساعد اللجان الفنية والمخصصة أو آليات التنفيذ على تسهيل تنفيذ خطة العمل العشرية لاستراتيجية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. تعقد دورة اللجنة الفنية المتخصصة مرة كل سنتين، مما يفسح المجال للاجتماعات الفنية على مستوى الخبراء، سواء لتنفيذ القرارات الرئيسية أو متابعة التنفيذ، والعمل بالتعاون الوثيق مع إدارة الصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية التابعة للمفوضية. وبهذه الروح ستعمل اللجان الفرعية ومجموعات العمل المخصصة وغيرها من الآليات. فهي تتيح مشاركة والتزام الدول الأعضاء على نحو فعال في العمليات القارية وتعزز ملكيتها. وسيتم إدراجها في جلسات اللجنة الفنية المتخصصة من خلال التقارير والتوصيات والقرارات.

الخلفية السياسية

عملا بتوصيات الدورة الرابعة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، اعتمدت الدورة العادية الـ 41 للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي (زامبيا، لوساكا، 14–15 يوليو 2023) أطر السياسات التالية:

1. مشروع إطار السياسات وخطة العمل المنقح بشأن الشيخوخة

[5] البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب...African Unionhttps://au.int › treaties › protocol-african-charter-human...

2. الاستراتيجية الخمسية لمبادرة ساليما التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

3. المنتدى الأفريقي للتنسيق والتعاون في مجال الضمان الاجتماعي

4. إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين وتعزيزها

5. مشروع المبادئ التوجيهية بشأن إنشاء نظم متكاملة لمعلومات سوق العمل

6. مشروع المبادئ التوجيهية بشأن اتفاقات العمل الثنائية

وبالإضافة إلى ذلك، أوصت الدورة العادية الـ 41 بتقديم ما يلي إلى اللجان الفنية المتخصصة ذات الصلة للنظر فيه:

1. صياغة إطار الاتحاد الأفريقي للمساءلة من أجل إنهاء الممارسات الضارة؛

2. مشروع المبادئ التوجيهية بشأن وضع برنامج/نظام نموذجي لرعاية المهاجرين

3. استراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال عبر الإنترنت؛

4. الاستراتيجية الخمسية لحملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا؛

5. إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين وتعزيزها

الاجتماعات القطاعية

ستشمل الدورة الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة اجتماعات قطاعية للنظر في أجندة التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة على التوالي.

ثالثا. أهداف الدورة الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة

الهدف العام من هذه الدورة هو النظر في استراتيجيات وتدابير السياسة على الصعيدين القاري والإقليمي لتعزيز التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة واعتمادها. ستنظر اللجنة الفنية المتخصصة في خرائط طريق ملموسة تهدف إلى تنفيذ السياسات والاستراتيجيات بشأن الضمان الاجتماعي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهجرة العمالة وتوظيف الشباب

وزواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث ووضع حد لاستغلال الأطفال والاعتداء عليهم. كما ستتلقى اللجنة الفنية المتخصصة منتجات معرفية تقدم رؤى حول قضايا الأجور في أفريقيا وتفعيل آليات الحوار المتعلقة بهجرة العمالة.

رابعا. جدول الأعمال والوثائق

ستناقش الدورة الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة بنود جدول الأعمال التالية على مستوى الاجتماعات القطاعية:

1. استراتيجية الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخطة التنفيذ الخاصة بها (2023-2033)
2. استراتيجية توظيف الشباب لأفريقيا؛
3. دراسة جدوى لهيئة العمل والعمالة؛
4. إعلان الدوحة بشأن تنقل الأيدي العاملة بين دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان والأردن والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛
5. استراتيجية التوظيف العادلة والأخلاقية لأفريقيا؛
6. تقرير عن تنفيذ البرنامج المشترك لإدارة هجرة العمالة من أجل التنمية والتكامل في أفريقيا؛
7. ديناميات الحد الأدنى للأجور في أفريقيا؛
8. البرنامج الشامل لتوجيه المعلومات
9. إطار الاتحاد الأفريقي للمساءلة بشأن القضاء على الممارسات الضارة؛
10. مشروع الخطة الاستراتيجية الخمسية لحملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال؛
11. استغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسيا عبر الإنترنت – خطة الاستجابة البرنامجية لعام 2021؛
12. جلسات إحاطة حول تنفيذ قرارات وتوصيات الدورة الرابعة السابقة للجنة الفنية المتخصصة

خامسا. شكل الدورة الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة

يتم تنظيم الاجتماع على مرحلتين:

أ) اجتماع الخبراء: 29-31 يوليو 2024

خلال الأيام الثلاثة الأولى (29-31 يوليو 2024) من الاجتماع، سينظر الخبراء/المسؤولون من الدول الأعضاء في الوثائق ذات الصلة وآراء الخبراء المشاركين في حلقة النقاش ويقدمون التوصيات المناسبة إلى الوزراء للنظر فيها والموافقة عليها.

ب) اجتماع الوزراء 1-2 أغسطس 2024

سينظر الوزراء في تقرير اجتماع الخبراء وسيقرون مشروع أطر السياسات والمبادئ التوجيهية.

سادسا. الحضور

سيحضر الدورة الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة الوزراء المسؤولون عن التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة والخبراء الحكوميون المسؤولون عن القطاعات المعنية والشركاء الاجتماعيون والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. كما ستُدعى المنظمات التي تتمتع بصفة المراقب مثل رابطة الإنتاجية الأفريقية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمات الدولية العاملة في المجالات ذات الاهتمام، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، للمشاركة في الجلسات المفتوحة.

سابعا. التاريخ والمكان

ستُعقد الدورة الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في الفترة من **29 يوليو إلى 2 أغسطس 2024 في أديس أبابا، إثيوبيا.**

ثامنا. اللغات

سيتم توفير الترجمة الفورية بلغات العمل الأربع (4) للاتحاد الأفريقي: العربية والإنكليزية والفرنسية والبرتغالية.

تاسعا. الوثائق

ستكون وثائق العمل الرئيسية للدورة الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة متاحة على موقع الاتحاد الأفريقي: www.au.int